دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة عمل الأطفال في ضوء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

(PP 315 - 325)

https://doi.org/10.21271/zjhs.24.s5.22

Supplementary Vol.24, No.5, 2020

ICEPS 29, 30 JANUARY 2020

FIRST INTERNATIONAL CONFERECE FOR

EDUCATIONAL AND PSYCHOGICAL SCIENCES

المؤتمر الدولي العلمي الاول للعلوم التربوية والنفسية بكلية التربية في جامعة صلاح الدين-اربيل

شجن رعد

جامعة بغداد –كلية التربية – ابن رشد

ايناس فصيح

جامعة بغداد - كلية التربية –ابن رشد

مخلص

يعتبر عمل الأطفال واقع معاش ومتمدد ومستمر وهو من أبرز وأخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد مستقبل الأطفال في العالم بأسره وبالمنطقة العربية خصوصا، فاستغلال الأطفال للقيام بأعمال لا تلائم قدراتهم الجسدية والنفسية لها آثار تهدد سلامة وصحة ورفاهية الطفل، كما لها بالغ الأثر على تنشئة وتنمية الأجيال القادمة.

بقدر انتشار وتنامي ظاهرة عمل الأطفال نجد بالمقابل تزايد الاهتمام والقلق العالمي من وجودها وتغلغلها في سائر المجتمعات، حيث يعتبر الاحتفال باليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال في 12 يونيو من كل سنة، دليل واضح على عدم القبول الدولي بهذا الواقع المعاش. فالطفولة كأهم مرحلة من مراحل النمو الإنساني تستحق كل العناية والاهتمام بتفاصيل التربية والتعليم وليست مرحلة التعب والشقاء، بالإضافة إلى كل ما قد تتعرض له من استغلال وعنف وسوء معاملة, وفي العديد من المحافل واللقاءات تجتمع الحكومات والمنظمات المجتمع المدني لتسليط الضوء على الواقع المعاش والمستمر لمحنة الأطفال في سوق العمل وتقديم مقترحات وحلول يمكن عند تنفيذها، أن تصل إلى تقليص الأرقام وخفض نسبة الأطفال المتواجدين بسوق الشغل، وتكون هاته المناسبات أيضا فرصة للإقرار بالتقدم البطيء جداً للحصول على النتائج المرجوة ودعوة للتعجيل بإيجاد حلول لمعالجة أصل المشكلة.

كلمات مفتاحية: منظمات المجتمع المدني عمل الأطفال التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

إلتزم زعماء العالم بوثيقة "عالم صالح للأطفال" في مايو 2002 للتأكيد على سعي العالم بأسره لضمان حقوق الأطفال وحاجاتهم والتأكيد على كونها من الأولويات في التنمية الشاملة والمستدامة، وما مشاركة والتزام الدول العربية بهذه الوثيقة إلا تأكيد واضح على مدى الحرص والاهتمام بأجيال هذه البلدان والسعي لتنمية المجتمع بأطفاله وعبر ضمان حقوقهم، وقد اكد هذا السعي مصادقة غالبية الدول العربية على اتفاقيات الدولية سواء تلك الخاصة بمنظمة العمل الدولية (رقم 138) التي تهدف إلى القضاء على عمل الأطفال وتحديد السن الأدنى للعمل، والاتفاقية (رقم 182) التي تحث على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل, كما ويمثل عمل الأطفال بوجه عام ظاهرة لها نتائج وخيمة، تشمل كل الجوانب، الصحية والاجتماعية والأخلاقية، والمعرفية والنفسية...كل تلك العواقب كفيلة بأن يتجند الجميع لمناهضة استغلال الأطفال في سوق العمل(2).

محاور البحث:

- أولاً: نظرة عامة عن مشكلة عمالة الأطفال.... الحجم الأسباب والأنماط.
- ثانياً: دور منظمات المجتمع المدني العربي في الحد من ظاهرة عمل الأطفال.
- ثالثاً: رؤية مستقبلية للحد من ظاهرة عمل الأطفال.

- **أولاً: نظرة عامة عن مشكلة عمالة الأطفال.... الحجم الأسباب والأنماط...**

حجم الظاهرة عربيا:

- أن قضية عمل الأطفال تعتبر تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي، فمنظمة العمل الدولية في إحصاءاتها لسنة (2008) ، توضح أن حوالي(218) مليون طفل في الفئة العمرية (5 – 17) سنة منخرطون في سوق العمل، منهم (125) مليون طفل يمارسون الأعمال الخطرة ومعرضون بشكل مباشر للمخاطر الصحية والنفسية.
- انتشار الظاهرة مقلقا بالمنطقة العربية، فسوق عمالة الأطفال العرب يضم(13 إلى 15) مليون طفل وفقا لإحصائيات منظمة العمل العربية، تتراوح أعمارهم بين(5 – 17) سنة منخرطون في سوق شغل يفتقر للحماية التشريعية الاجتماعية، وينتشرون في كل الدول العربية بنسب متفاوتة(4).
- عمل الأطفال إحدى الظواهر المتزايدة لأسباب والتي ترتبط بالفقر وصعوبة الحياة المعيشية والحروب والنزوح وعدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- عدد ساعات العمل التي يقضيها هؤلاء الأطفال في العمل تتعدى(9) ساعات يومياً في المتوسط، وتصل لستة أيام في الأسبوع أي أن عدد ساعات العمل بالنسبة للطفل قد تتجاوز عدد ساعات عمل الكبار(3) .
- الأرقام ببعض البلدان نسبها الإجمالية تعبر عن أن أكثر من نصف الأطفال الإناث يعملن في البيوت بساعات عمل طويلة وبيئة عمل شاقة، يتعرضن خلالها للعنف الجسدي والجنسي والنفسي ولأوضاع مأساوية مزرية وللاغتصاب، وأيضا الأطفال المشتغلون بالشارع.
- اظهر تقرير المجلس العربي للطفولة والتنمية حول ظاهرة عمل الأطفال في البلدان العربية نجده يظهر صورة قاتمة لوضع الأطفال في هذه الدول، حيث انتشار ظاهرة عمل أبناء الفقراء وحرمانهم من حقوقهم، وهو ما يؤدي إلى إهدار طاقات مبدعة وخلاقة، وبالتالي تكريس التخلف قد قام المجلس بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بإجراء دراسة مسحية تحليلية شاملة لظاهرة عمالة الأطفال في تسع بلدان عربية هي: مصر والمغرب والأردن وتونس وفلسطين وسوريا والبحرين والسودان ولبنان، وذلك للتعرف على حجم الظاهرة ومدى انتشارها(2).

الأسباب وراء عمل الأطفال:

هل يكفي فقط الوقوف عند عامل واحد لتفسير تفاقم وجود عمل الأطفال فالنظر إلى السبب الواحد لا يبرر استمرار وجود أسوأ أشكال عمل الأطفال علينا الأخذ بالمقاربة المتعددة وعدم تغليب الكفة لصالح عامل واحد بعينه(9).

تنحصر معظم نتائج الدراسات والأبحاث في تحديد الأسباب التي تدفع الأطفال للخروج

لسوق العمل، في النقط الرئيسية التالية :

- **الأسرة:** مستواها المادي (الفقر/ عجز الأهل عن تحقيق احتياجات الأبناء أو الإنفاق عليهم/ موت الوالدين أو أحدهما أو تعرضهما للعجز أو فقدان العمل..)مساعدة الأطفال لذويهم في قطاعات معينة كالرعي والزراعة أو الحرف التقليدية، ضعف مستوى الأسرة الثقافي والمعرفي(عدم المعرفة بأهمية التدريس مقابل العمل)/التفكك الأسري...
- **المدرسة:** إلزامية التعليم أو غياب آليات لتطبيقها ومتابعتها، نوعية التعليم وفرص التدريس المتسم بالهشاشة وضعف البنيات، النظام التعليمي الذي قد يسبب ترك المدرسة بسبب سوء المعاملة، عدم الرغبة بالدراسة، عدم مساعدة الأطفال على الفهم والنجاح، بعد المسافة بالوسط القروي، انعدام النقل المدرسي...التغذية المدرسية(5).
- **البطالة:** كلما ارتفعت البطالة في صفوف البالغين ارتفعت معدلات تشغيل الأطفال، وكلما تزايدت فرص العمل للأطفال كلما انعدمت فرص العمل للبالغين(خاصة في الأعمال والصناعات والحرف التي لا تتطلب مؤهل تعليمي أو جسدي).
- **التصورات الاجتماعية:** ثقافة المجتمع المرتبطة بأهمية العمل، بقيمة قضاء وقت طويل في المدارس، تعلم مهن تفيد للمستقبل، الطفل ملكية للعائلة.
- **الاستغلال:** استغلال الأطفال من طرف شبكات منظمة، الاستغلال في الأعمال الإباحية والدعارة والأنشطة غير المشروعة.
- البرامج والسياسات الحكومية: *قلة البرامج التي تهدف إلى الحد والتخفيف من الفقر والبطالة، أو إلى متابعة الأسر الفقيرة ودعمها.
- **عدم تطبيق القوانين وتفعيل الاتفاقيات:** على أرض الواقع لا نجد التطبيق الدقيق للالتزامات الدول المتعلقة بحقوق الطفل عموما، وبحقوق الطفل العامل خصوصا واتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بعمالة الأطفال، ضعف القوانين الوطنية أيضا أو عدم اعتماد تشريعات فعالة لتنفيذ مقتضيات تلك الاتفاقيات الدولية(7).
- **الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية:** التي تخلق وضعا اقتصاديا صعبا.

- **الفقر والجهل والأمية، والمعتقدات الاجتماعية:** المتعلقة بعدم جدوى الاستثمار بالتعليم، وعدم متابعة الأطفال لدراستهم بسبب الرغبة في تعلم مهنة تؤمن لهم المستقبل، والعجز والبطالة وفقدان الوالدين، والهجرة من القرى إلى المدن وغياب النُظم الفعالة والشاملة للضمان الاجتماعي، وجودة التعليم، عدم تنفيذ القوانين التي تجرّم وتمنع استغلال الأطفال، إضافة إلى ارتفاع الطلب على عمل الأطفال في الأسواق التي تميل إلى تفضيل استخدام الأطفال بأجور بسيطة وبدون عقود وتأمينات، كما تلعب النزاعات والأزمات الاقتصادية دورا محوريا في تزايد عمل الأطفال وخاصة السيئ منه "أسوأ الأشكال".
- **تزايد وضعية الأطفال تفاقما في ظل الأوضاع المأساوية التي تعيشها عدة بلدان عربية:** سواء تلك التي تمر من صراعات دموية مسلحة (العراق، سوريا, اليمن، ليبيا..) أو التي شهدت ثورات (مصر، تونس...)، ، إذ بالإضافة إلى مظاهر القتل والتشريد ومشاهد العنف والدمار والترويع نتيجة الانفجارات، بات الأطفال يعانون من أسوأ أشكال العمل التي تعرف بالاستعباد والإتجار بالبشر، والإشراك القسري في النزاعات المسلحة، قد اتسعت ظاهرة عمالة الأطفال بصورة مخيفة بسبب الحرب والأوضاع المعيشية المزرية التي تمر منها هذه البلدان، مما ساهم في ارتفاع نسبة الأطفال العاملين بسبب ظاهرة النزوح، حيث تجد الأسر النازحة نفسها بدون مأوى أو مداخيل، لتقوم بتحويل أطفالها إلى متسولين بالشوارع أو باعة للبضائع الرخيصة، أو ممتهنين للمهن الشاقة التي تضر بصحتهم(6).
- **معاناة الاطفال اللاجئين:** يعاني الأطفال اللاجئين نتيجة لهذه الظروف، من إكراهات اللجوء ومخاطر العمل قصد إعالة أسرهم, اذ صرحت المفوضية العليا للاجئين بأن مشكلة عمالة الأطفال تعد من أوسع المشكلات انتشارا وأعقدها من بين كافة مشكلات حماية الطفل، إذ يتعرض الأطفال العاملون في مجال التشييد والزراعة وحمل المعدات الثقيلة إلى المخاطر والشمس الحارقة والمبيدات الحشرية، أما الذين يبيعون أو يتسولون بتقاطعات الطرق فيكون خطر تعرضهم للحوادث كبيرا.
- **انعدام الخدمات الصحية:** يعاني الأطفال في المنطقة العربية نتيجة الأوضاع المتردية من انعدام الخدمات الصحية مما يؤدي إلى التشرد والنزوح وعدم وجود مكان لائق
- للسكن...بالإضافة إلى اليتم وفقدان المعيل مما يعرضهم للعمل الشاق، إذ يعد فاقدو الرعاية الأبوية)الأيتام وأطفال الشوارع(الأكثر عرضة للانخراط في سوق العمل وخاصة أسوأ أشكال عمل الأطفال مثل التسول و الدعارة...
- رصدت منظمة (هيومان رايتس ووتش) حالات عنف تجاه الأطفال في دول الربيع العربي، منها التعرض للتعذيب والاعتقال وتجنيد الأطفال، بالإضافة إلى التعرض للضرب الشديد أثناء القبض عليهم وتعذيبهم في أقسام الشرطة ومعسكرات الجيش وسجنهم مع البالغين في نفس مقرات الاحتجاز، ناهيك عن استخدامهم في دوريات و نقاط تفتيش وأعمال القتل.

انماط عمل الاطفال:

- **الجنس:** الحديث عن أنماط عمالة الأطفال يدعو للبدا بتحديد نوع الجنس في مختلف أنماط العمل التي تؤديها الإناث مقابل أعمال الذكور، فعلى الرغم من أن الأرقام الإجمالية تشير إلى أن الفتيان المنخرطين في عمالة الأطفال أكثر من الفتيات، إلا أن العديد من أنواع الأعمال الذي تنخرط فيها الفتيات غير واضح وغير مهيكل، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 90 في المائة من الأطفال الذين يعملون في المنازل هم من الفتيات)اليونيسف، 2011 ، وضع الأطفال في العالم(،
- **نوع نشاط العمل:** يستغل الأطفال في مهام مختلفة متعلقة بنشاط العمل، فقد يكلف الطفل

بأعمال خفيفة أو حتى بخلط بعض المواد، كما قد يكلف بأعمال مساعدة، أو أعمال تنظيف، وأعمال السخرة، وقد تصل الأعمال إلى تعامل الطفل بشكل مباشر مع الآلات، والمعادن ويتعامل البعض مع مواد خطيرة ومع المواد الصلبة والثقيلة والأجسام الغريبة... كما تشمل هذه الأعمال)ورش الحدادة والخراطة والمصانع الحقول الزراعية(وكلها أعمال لا تتناسب مع أعمارهم فضلا عن كونها تتسم بالخطورة.

- **الخبراء:** يؤكدون أن هناك قطاعات تستأثر بالنصيب الأكبر من "عمالة الأطفال"،

تتمركز في الأعمال الموسمية الزراعية، العمل في الشوارع، العمل في المنازل

والذي يجتذب أعداد كبيرة من الطفلات، والتسول حيث يشكل الأطفال العمود

الفقري له.

- وإذا ما رجعنا للاتفاقيتين رقم (138 و رقم 182)، سنجد أنهما يحددان معا معالم

وأنماط العمل الدولية غير المقبولة بموجب المعايير ولا يشمل مصطلح "عمل الأطفال" جميع الأعمال التي يؤديها الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر، فقد تم التوافق على القول بأن العمل الذي يندرج في الأطر القانونية والذي لا يلحق الضرر والإساءة بصحة الطفل ونموه ولا يحول دون ارتياده المدرسة يمكن أن يكون بمثابة خبرة إيجابية للأطفال.

- **ينقسم عمل الأطفال الذي يحظره القانون الدولي إلى فئات ثلاثة:**

- **أسوأ أشكال عمل الأطفال:** التي عرفت دوليا بالاستعباد والإتجار والعمل سدادا لدين

وسائر أشكال العمل الجبري، استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة والأعمال الإباحية والدعارة والأعمال غير المشروعة تساوي استرقاق الأطفال من خلال بيعهم والاتجار بهم فيصبحون سلعاً تباع وتشترى ويتعداه إلى إجبارهم وتجنيدهم قسراً في أعمال شاقة ومرهقة.

- **العمل الذي يؤديه طفل دون الحد الأدنى للسن المسموح لهذا النوع من العمل بالذات :**حسب التشريع الوطني ووفقًا للمعايير الدولية المعترف بها(وكل عمل من شأنه إعاقة تعليم الطفل ونموه التام.
- **العمل الذي يهدد الصحة الجسدية والفكرية والمعنوية للطفل:** سواء ارتبط ذلك بطبيعته أو بسبب الظروف التي ينفذ فيها أي ما يصطلح عليه "بعامل الخطر".

اذ أشار أشار التقرير العالمي إلى أن: يتوزع عمل الطفل حسب القطاع

على ثلاث ميادين من النشاط الاقتصادي:

=الأغلبية العظمى من الأطفال في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

=الصناعة أو العمل في المناجم والتصنيع والبناء والخدمات العامة الكهرباء والغاز والماء، والصناعة المعدنية، بما في ذلك الحدادة والخشب والنجارة ومقالع الحجارة ...

=الخدمات وتشمل التجارة بالجملة وبالتقسيط والعمل في المطاعم والفنادق والنقل والتخزين والقطاع المالي والتأمينات والعقارات ...

ثانياً: دور منظمات المجتمع المدني العربي في الحد من ظاهرة عمل الأطفال:

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعات حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني، وتقديم الخدمات وبرامج التوعية والإرشاد والتعريف بالاتفاقيات والقوانين والتأثير على السياسات العامة، وتنهض تلك المنظمات بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أفراد المجتمع وأعضائها. كما تشير منظمة "هاريكار" إلى أن المجتمع المدني يمثل خط ا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجًا قليلًا أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو إذن عبارة عن التنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة (منظمة هاريكار، 2007 م).

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأت تتكون منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول العربية، وأهمها الجمعيات الأدبية والمنظمات الخيرية ومنظمات حقوق الإنسان والنقابات المهنية والأندية الرياضية والتجمعات السياسية التي ناهضت الاستعمار وعملت على تحرير البلاد. وخلال العقدين الأخيرين ازدادت أهمية منظمات المجتمع المدني في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشملت أنشطتها جميع المجالات لمختلف الفئات السكانية وخاصة فئة الأطفال والأفراد المعرضين للمخاطر.

أونشأت الجامعة العربية في عام 2002 م إدارة خاصة لمنظمات المجتمع المدني لتصبح نقطة اتصال بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة وادارات الجامعة العربية. وأكدت معظم البيانات الختامية لمجلس الجامعة العربية على أهمية المنظمات والاتحادات الأهلية غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، وفي جهود البناء والتطوير والإصلاح، وفي حماية المصالح العربية وزيادة التأييد للحقوق العربية في الساحة الدولية.

وقد اتضح تأثير منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية في تشكيل

السياسات العامة والدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة والطفل، وتخفيف حدة الفقر وحماية البيئة. وفي بداية هذا القرن تكون المنتدى العربي للطفولة كملتقى دوري لمأسسة جهود منظمات المجتمع المدني العربي في مجال الطفولة، وللمنتدى سكرتارية دائمة ولجنة استشارية يتم انتخابها من أربعمائة منظمة. ويهدف المنتدى إلى تنمية الوعي التنموي حول قضايا الأطفال في العالم العربي، ويتبنى مقاربة الحقوق والتنمية، وينطلق المنتدي من اتفاقية حقوق الطفل الدولية. وقد التزم المجلس العربي للطفولة والتنمية بجعل المنتدى ملتقى دائماً يعمل على قضايا الطفولة؛ انطلاقاً من مقاربة الحقوق والتنمية بما يضمن عدم التمييز واحترام الاختلاف في إطار شراكة فعالة. ويكتسب منتدى منظمات المجتمع المدني العربي للطفولة أهميته من كونه يشبك بين المنظمات العربية لنشر المعرفة، وبناء القدرات وكسب التأييد لقضايا الطفولة(7).

وفي مجال مكافحة عمل الأطفال عملت منظمات المجتمع المدني في الدول العربية

على تعزيز الوعي المجتمعي بالآثار المترتبة على عمل الأطفال والتسرب من التعليم وطرق الوقاية من عمل الأطفال، ومتابعة الأطفال الذين سحبوا من العمل لمواصلة تعليمهم وتدريبهم المهني. كما أسهمت منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات وتعديل التشريعات الخاصة بالحد من عمل الأطفال، وتقديم المشورة اللازمة للمبادرات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال، وتقديم النصح والإرشاد للطفل العامل ولأفراد أسرته حول الآثار المترتبة على عمل الأطفال(المجلس الوطني لشئون الأسرة ، 2011 م).

نظم المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية ومنظمة العمل العربية في الثلاثين من

تموز/ يوليه 2015 م ورشة عمل بدمشق تدعو إلى إشراك المجتمع المدني لحماية الأطفال ولمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، ولحث الدول العربية المستضيفة للمهاجرين السوريين على التركيز على أخطار أسوأ أشكال عمل الأطفال وتفعيل الاتفاقيتين رقم 138 و 182 الخاصتين بعمل الأطفال. وأكد المجتمعون على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني والأهلي لحماية الأطفال من أسوأ أشكال العمل. كما استعرض المشاركون الاتفاقيات العربية والدولية ذات العلاقة بتنظيم عمل الأطفال. وأوصت ورشة العمل بضرورة تثقيف أفراد المجتمع بحقوق الطفل ومتابعة تحصيله العلمي من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية. وعرضت منظمات المجتمع المدني السورية الإجراءات والتدخلات التي اتخذت للحد من عمل الأطفال ومن ظاهرة التسرب المدرسي، من خلال تسهيل إجراءات التسجيل في المدرسة وتنمية مهارات المعلمين في الضبط الإيجابي وتأمين مرشدين نفسيين واجتماعيين في المدارس(1).

وفيما يلي نقدم بعض التدخلات والبرامج التي نفذتها منظمات المجتمع المدني للحد

من عمل الأطفال، واعادة تأهيل الأطفال العاملين. لقد أنشئ في اليمن مركز إعادة تأهيل الأطفال العاملين في أمانة العاصمة صنعاء بدعم من منظمة العمل الدولية ومبادرة حماية الأطفال، ويهدف المركز إلي الحد من عمل الأطفال والى إعادة تأهيل الأطفال العاملين والى إيجاد بدائل لدخل أسر الأطفال الأشد فقراً؛ ليتمكنوا من سحب أطفالهم من سوق العمل والحاقهم بالمدارس ومراكز التدريب المهني والحرف اليدوية. وقد شاركت عدة منظمات وطنية او اقليمية ودولية في بعض أنشطة المركز ، نذكر منها-علي سبيل المثال لا للقضاء علي عمل الأطفال وبرنامج الأطفال والشباب

بالمعهد العربي لإنماء المدن ومشروع أمبي الذي تدعمه المعونة الأمريكية. وقد تلخصت أهم إنجازات المركز في الآتي:

- إعداد أدبيات المشروع الخاصة بعمل الأطفال.
- إقامة المر ا ركز الصيفية للأطفال العاملين، وتقديم خدمات تربوية وثقافية ورياضية

وترفيهية واجتماعية ونفسية للأطفال العاملين.

- تقديم خدمات فصول تقوية للطلاب من ذوي التحصيل الدراسي الضعيف، وفتح

فصول لمحو الأمية.

- تنفيذ برامج العودة إلى المدارس.
- تدريب فتيات في مجال التطريز والخياطة والمعجنات و المعامل الملحقة بالمركز.
- منح البطاقة الصحية للأطفال العاملين.
- تنظيم دورات تدريبية للعاملين في المركز.
- عقد دورات توعية للتعريف بمخاطر عمل الأطفال، وتعريف الأطفال بحقوقهم.
- تم تشييد مركز متكامل يحتوي علي فصول ومكتبة ومعمل وصالة رياضية ومطعم.

والجدير بالذكر أن المركز يواجه هذه الأيام صعوبات عديدة بسبب عدم الاستقرار

الأمني ،أهمها عدم وجود ميزانية تشغيلية للمركز بعد أن نفدت الأموال المخصصة من
قبل الداعمين.

خلال العقدين الأخيرين نشطت منظمات المجتمع المدني في جمهورية مصر العربية في التفاعل مع ظاهرة عمل الأطفال بهدف الحد منها بمشاركة جميع الجهات والإدارات المعنية بعمل الأطفال، فقد نظمت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية خلال اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال لعام 2014 م عدة أنشطة ضمن مشروع مناهضة أسوأ أشكال العمل في قطاع الزراعة، والذي يهدف إلى تأمين سبل العيش المستدامة وتوفير الفرص التعليمية للأطفال العاملين في قطاع الزراعة وفي المناطق الريفية. وقد شارك في مشروع مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال الجمعيات والمنظمات الآتية:

- جمعية تنمية المجتمع المحلي تلا – المينا.
- جمعية الأسر المسلمة للتنمية الاجتماعية – المينا.
- جمعية نهضة بني غنى – سمالوط.
- جمعية المستقبل بالكوم الأحمر – سمالوط.
- جمعية تنمية المجتمع المحلي – قلوصنا.
- جمعية الأمير تادرس المشرقي بمنبال - مطاي.
- جمعية تنمية المجتمع المحلي وخدمة البيئة صفط أبو جرج – بني مزار.
- الجمعية الأهلية للتنمية الريفية بصفط الشرقية – المينا.(2)

وفي لبنان نفذت بعض منظمات المجتمع المدني اللبنانية برامج للوقاية من عمل
الأطفال، مثل البرامج التربوية ذات النهج التعليمي والوقائي التوجيهي. كما نفذت برامج
التدريب المهني للأطفال العاملين، وتركزت تلك البرامج التربوية على معالجة الآثار المترتبة على الظاهرة كمعالجة التسرب المدرسي والرسوب والتأخر المدرسي، واعداد برامج التدريب المهني السريع بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف. وقد وقعت الحكومة اللبنانية لتنفيذ مشاريع (IPEC) مذكرة تفاهم مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال نموذجية مع مختلف الجهات كإنشاء وحدة لمكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل, و في عام 2008 م، بدأ تنفيذ مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية بواسطة المجلس الوطني لشئون الأسرة ووزارة العمل ومؤسسة "كويست الدولية على تنفيذ أنشطة المشروع كافة للتنمية الاجتماعية" وبإشراف مؤسسة CHF سكوب والتأكد من تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى التنسيق مع الشركاء والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني والى بناء قدرات العاملين في المؤسسات الشريكة وتسليط الضوء إعلاميا على قضية عمل الأطفال والمتابعة والتقييم لأنشطة البرنامج (المجلس الوطني لشئون الأسرة، 2011 م), كما تعمل منظمات المجتمع المدني في الأردن على وقاية الأطفال وحمايتهم من التسرب المدرسي وسحبهم من سوق العمل وخاصة وسط مخيمات اللاجئين، وتشجيعهم على العودة إلى المسارات التعليمية. كما لعبت تلك المنظمات دوراً فاعلاً في التوعية والإرشاد والمراقبة والتأهيل والدمج للأطفال العاملين. هذا بالإضافة إلى أن برامج الوقاية قد ركزت على حماية الأطفال من التسول والبيع والعبث بالنفايات، وتوفير برامج بديلة لحصول الأطفال على المهارات اللازمة لسوق العمل(8).

- ازدادت أهمية منظمات المجتمع المدني في ظل تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية هامة وفعالة في المنطقة العربية في السنين الأخيرة، وشملت أنشطتها جميع المجالات لمختلف الفئات السكانية وخاصة الفئات الهشة.
- ظهرت بشكل بارز أنشطة منظمات المجتمع المدني وضغطها وتأثيرها في عدد من الدول العربية وفي جملة من القضايا والسياسات العمومية سواء في التشريعات والقوانين، وأيضا في نشر الثقافة الحقوقية، ومناصرة عدة قضايا على رأسها قضايا حقوق المرأة والطفل، والمشاركة الفعالة في التوعية بالحقوق وبقضايا التنمية البشرية.
- تكاثفت الجهود في العقود الأخيرة في العديد من الدول العربية للعمل والمساهمة في الحد من ظاهرة عمل الأطفال والتحسيس بالآثار المترتبة على عمل الأطفال والتسرب مرتكزة بالأساس في ذلك على المقاربة الحقوقية هادفة إلى تحقيق التنمية، وكأرضية رئيسية لذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل.
- أسهمت بشكل تشاركي في صياغة السياسات وتعديل التشريعات الخاصة بالحد من عمل الأطفال، وتقديم المشورة اللازمة للمبادرات المتعلقة بعمل الأطفال، الإرشاد والتحسيس للطفل العامل ولأفراد أسرته حول الآثار الناتجة عن تشغيله...
- دخول منظمات م المدني في شراكة مع القطاعات الحكومية المعنية بموضوع عمل الأطفال سمح بتكثيف الجهود وتنسيق التدخلات لتشخيص واقع اشتغال الأطفال وأماكن تواجدهم والظروف المحيطة بعملهم.

- وضع مخططات عمل وبرامج من أجل مرافقة الأطفال المتواجدين بسوق الشغل ومواكبتهم وإرجاع عدد منهم لصفوف التدريس، ومصاحبة البعض في المسار المهني
- المساهمة الفعالة في التوعية والتحسيس بخطورة تشغيل الأطفال وبالحقوق التي تكفلها التشريعات والقوانين والاتفاقيات(5).
- التوعية بضرورة توفير الحماية من المخاطر ومشقة العمل وتوفير ضمانات الرعاية الطبية الدورية، وتحديد ساعات العمل التي يجب عدم تجاوزها عند تشغيل الأطفال في سن ما بين 15 و 18 سنة.

تنصب بعض الجهود على:

- التوعية الدائمة في كل المناسبات بخطورة مشكلة تشغيل الأطفال وتزايدها وأيضا دعوة الحكومات لسن سياسات وتشريعات تتماشى مع روح الاتفاقيات الدولية وتطبيقها،
- الدعوة لتعزيز آليات المراقبة والتفتيش على القطاعات التي تستقطب الأطفال كعمال صغار وما لذلك من آثار سلبية على كل الجوانب الجسدية و النفسية والنمائية، ناهيك عن كونها قضية تمثل انتهاكا لحقوق الطفل.
- رغم الجهود والمنجزات والأنشطة التي حققتها العديد من البلدان العربية في الحد من ظاهرة عمل الأطفال وحمايتهم وإقرار حقوقهم، إلا أن التحدي ما يزال قائما لتنفيذ وتطوير البرامج وسياسات للحد من آفة تشغيل الأطفال على ضوء أهداف الخطة الجديدة والطموحة للتنمية المستدامة المحددة في (17)هدفا من أجل تحقيق ثلاث إنجازات استثنائية حتى ينعم جميع سكان العالم بالرفاه والرخاء على مدى السنوات 15 القادمة، تتمثل في:
- القضاء على الفقر المدقع.
- محاربة عدم المساواة والظلم.
- إصلاح تغير المناخ.

الأهداف تم وضعها بمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جانب مشاركة غير مسبوقة من منظمات المجتمع المدني، وقد ارتبطت كل الأهداف بالتحديات المعقدة التي

يعيشها عالم اليوم وكل قضاياه الراهنة، وهي أهداف تعالج العناصر المترابطة للتنمية المستدامة كالنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة وضرورة ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود والحد من انعدام المساواة داخل البلدان، مع ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة(10).

كل هذه الأهداف مجتمعة تشكل تحصيل حاصل لتحقيق الهدف الثامن الذي يشكل موضوعه صلب هذه الورقة من خلال دعوته لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والتشغيل الكامل والمنتج وتأمين العمل اللائق للجميع ولعل هذا الهدف وضع بشكل مقصود للتأكيد على الترابط الحاصل بين أهداف التنمية المستدامة، التي كرست استمرارية أهداف الألفية الإنمائية، بشكل يجعل منها متكاملة ومرتبطة ببعضها، فبدون تنمية اقتصادية متوازنة يستحيل القضاء على الجوع والفقر أو التمتع بأنماط عيش صحية أو الحد من انعدام المساواة أو من عمالة الأطفال، بشكل عام في أفق العام (2030) كما تم سطر لذلك.

- أثبتت التجارب أن القضاء على عمل الأطفال لن يتأتى دون تحسين مستوى عيش الأسر عبر تنمية اقتصادية حقيقية، تدفعهم لعدم الاعتماد على أبنائهم كمصادر للدخل، والدفع بهم بدل ذلك إلى التعليم الذي يوفر لهم النماء النفسي والمعرفي والعاطفي اللازم.

- لتحقيق هذه الغاية النبيلة يبقى تكاثف الجهود والتعاون بين كل الجهات المعنية والمعنية بظاهرة تشغيل الأطفال ضرورة ملحة تفرض نفسها أمام وجود الأطفال بسوق العمل بدلا من مقاعد الدراسة، وذلك بغية ضمان عالم عربي صالح لهؤلاء الأطفال، من ثمة نتساءل عن كيف يمكن تطوير مشاريع وبرامج وسياسات للحد من عمل الأطفال على ضوء أهداف التنمية المستدامة بين منظمات المجتمع المدني العربي؟.

- فهم الأدوار الأساسية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعبها في
عملية التنمية للتمكن من صياغة البرامج الملائمة في الحد من عمل الأطفال
والمشاركة في كل مراحل العملية التنموية، وبالتالي لا يجوز تحميل منظمات
المجتمع المدني نتائج غياب السياسات العمومية، والرؤية التنموية التي تقع
ضمن مسؤوليات الدولة، وضمن الحقوق التي يجب أن تكفلها(9).

- تأثير منظمات المجتمع المدني ظاهر على كافة المستويات، خاصة تلك المرتبطة بالتنمية وحقوق الإنسان والبيئة غيرها، والشراكات والمساهمات في التخفيف من التحديات الاقتصادية و الاجتماعية، وتأثيرها على الظروف الحياتية.

- كان لزاما توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية.
- التحدي الأكبر المتمثل في مواجهة ظاهرة تشغيل الأطفال وتحقيق رهانات التنمية التي تحتاج إلى رؤية تنموية شاملة واستراتيجيات وطنية وقطاعية وآليات للتدخل على المستويين العربي والمحلي، ستحتاج منظمات المجتمع المدني بالعالم العربي مزيدا من التعاون وتنسيق الجهود والاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة.
- وعلى أرضية التنسيق يمكن تطوير مشاريع وبرامج مشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني العربي للحد من عمل الأطفال على ضوء أهداف التنمية المستدامة من قبيل:
- البدا بتفعيل التنسيق عبر آلية واضحة ودائمة ضمن لقاء قار يحدد خطط العمل ويستفيد من البرامج الناجحة لمنظمات المجتمع المدني المتقدمة في العمل والمشاريع ميدانيا في بلدانها مع مراعاة الخصوصية.
- وضع خطط مشتركة لكيفية المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية و بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية(11).

- العمل على وضع خطة مشتركة للاستفادة من الاستراتيجيات والخطط والسياسات المصاغة سلفا في السنين الأخيرة والرامية إلى الحد من الفقر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وآليات الدعم والتدخل خاصة لدى الأسر الفقيرة والمعوزة التي يضطر أطفالها للعمل.
- العمل على تقديم تقييم للمنجزات: أن تقدم منظمات المجتمع المدني رؤيا واضحة عن تقييم أدائها ومكامن القوة والضعف ومجالات تدخلاتها بهدف الربط الواضح بين المساعي على أرض الواقع وبين أهداف التنمية المستدامة.

العمل على تطوير وصياغة مشاريع نموذجية: تهم القطر العربي في القضاء على عمل الأطفال بالتعاون مع القطاعات الحكومية والجهات المانحة، كمثال

- **المشروع العربي النموذجي مناهضة تشغيل الأطفال** :نشر التقارير، التعبئة وشجب المواقف أو الممارسات...
- **المشروع العربي النموذجي للخدمات التعليمية والأنشطة الترفيهية والرياضية ذات الجودة العالية**: مع تحديد إمكانية إنجازه واقعيا، لحماية الأطفال من ولوج سوق العمل.
- **المشروع العربي النموذجي للتحسيس والتوعية:** يجمع كل أنشطة التحسيس المباشرة مع الأسر والأطفال، والبرامج التي تستهدف دور الإعلام السمعي البصري والمكتوب ومسؤوليته للانخراط في التحسيس والتوعية بحقوق الطفل وبمنع تشغيل الأطفال.
- **المشروع العربي النموذجي لرعاية الأسر:** على أن يقترح إقامة برنامج للخدمات المتكاملة في المواقع العمالية، بحيث يشمل الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية وتحسين مستوى العيش...
- **المشروع العربي التشاركي لمحاربة ظاهرة تشغيل الاطفال :**كخادمات منازل، وسن العقوبات اللازمة لتشغيلهن(13).

رؤية مستقبلية للحد من ظاهرة عمل الأطفال:

- يحق للأطفال الحصول على فرصة التعليم الجيد في مدارس مجانية يسهل الوصول إليها وقريبة من الأطفال، ذات جودة نوعية، مدارس تروق لهم آمنة من العنف وسوء المعاملة، يقدم فيها المدرسون الرعاية اللازمة للأطفال وفقا لمناهج مناسبة تحترم احتياجاتهم وفروقاتهم الفردية، منفتحة على إشراك الوالدين والمجتمع المحلي، خاضعة لمساءلة المجتمع، متوفرة على مطعم مدرسي في المناطق الأكثر هشاشة وعلى المرافق الصحية...
- يلزم الأخذ بعين الاعتبار إلغاء الرسوم المدرسية وتقديم المساعدات المادية للأسر بالوسط القروي.
- زيادة الميزانيات الخاصة بقطاع التعليم.
- تعزيز مواكبة قدرات المؤسسات من مراكز التكوين المهني وإعادة التأهيل، وأيضا المؤسسات الاجتماعية البديلة عن الأسر.
- الزامية إشراك منظمات المجتمع المدني في صياغة ووضع كل الاستراتيجيات والسياسات العامة وفي كل البرامج الخاصة بتشغيل الأطفال.
- الدعم الدائم لقدرات العاملين في هذه المنظمات حول كل جديد في موضوع عمل الأطفال وطرق التعامل مع الأطفال العاملين، بأحدث المناهج والآليات الخاصة بالرصد والتدخل، ووضع خطط وبرامج للتقييم الدوري(3).
- التركيز على تحسين قدرة مفتشي الشغل ومواكبة بناء قدراتهم في جمع المعلومات وتحديد المخاطر، وإخضاعهم للتقييم الدوري، وتزويدهم بكل الوثائق والكتيبات والدليل المساعد.

- أهمية الدراسات والأبحاث الميدانية التي تعطي الصورة الواضحة لعمل الأطفال والوقوف على حجمها الحقيقي عبر إجراء البحوث الإحصائية والمسحية العلمية من طرف الدارسين والباحثين في موضوع ظاهرة تشغيل الأطفال، وتقديم مقترحات عملية للحد من الظاهرة ولخلق آليات فعالة للرصد والتتبع(14).
- إذا كانت ظاهرة تشغيل الأطفال ما هي إلا نتاج خالص للتهميش والفقر والبطالة، فالقضاء على مؤشرات الهشاشة سيكون كفيلا بالحد من تشغيل الأطفال وجعلها ظاهرة محدودة، إن لم نقل غير موجودة بالمرة، وخدمة لتنمية بلداننا العربية، ويبقى ذلك المخرج رهين بتوفر الإرادة الفعلية لتكريس العدالة الاجتماعية ومحو التفاوتات الطبقية، ومحاربة الفقر و الأمية و البطالة و تشغيل الأطفال وإصلاح المدرسة وكل الإعطاب المرتبطة بالوضع الاجتماعي والتي تكرس الأوضاع القائمة، وعليه فإن المعالجة وكل ما أنجز سابقا يتطلب المزيد من تظافر جميع الجهود الحكومية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام للقضاء على تشغيل للأطفال بعالمنا العربي(4).
- **اهمية دور المدرسة في معالجة عمالة الاطفال:**

وعليه يمكن التوصل من خلال ذلك الى اهمية دور المدرسة في معالجة عمالة الاطفال وهي كالاتي: -

1- ضرورة التوافق والتكامل بين قوانين العمل وقوانين التعليم بما يحقق تساوي السنين الدنيا للعمل مع سن الانتهاء من التعليم الاساسي بهدف الحيلولة دون تشغيل الطفل قبل الانتهاء من التعليم الاساسي.

2- تجويد التعليم في مرحلته الاساسية ومن وسائل ذلك الاستيعاب الكامل لكل من يبلغ سن الالزام والارتقاء بمستوي اعداد المعلم ومستوي اداءة والقضاء على الفترات المسائية وتطوير الكتاب المدرسي والعودة الي نظام اليوم الكامل.

3- تخفيف حدة الضغط الاقتصادي على الاسر ذات الدخول المنخفضة كأجراء وقائي لأبعاد اطفالهم عن ميدان العمل المبكر وذلك بإعفاء ابنائهم من المصاريف المدرسية ومنهم اعانة معيشية كالذات المدرسي وبعض الادوات الكتابية والمساعدات المالية.

4- الجبرية في تطبيق مفهوم الالزام بمرحمة التعميم الاساسي والابلاغ عن المخالفات وفرض الغرامات المالية على اولياء الامور الذين لا يرسلون اطفالهم بانتظام الي المدرسة وزيارة منازل التلاميذ غير المنتظمين في المدرسة لمعرفة الاسباب ومحاولة معالجتها.

5- ضرورة تنظيم عمالة الطفل في المجال الزراعي والخدمي بنفس الطريقة التي تنظم بها عمالتهم في الصناعة(7).

6- تنظيم حملات التوعية بالنتائج السلبية لتشغيل صغار السن مع تكثيف هذه الحملات والبرامج في المناطق التي يكثر فيها تشغيل الاطفال.

7- فرض عقوبات وغرامات مالية على كل صاحب عمل يسمح بتشغيل اطفال لديه تحت السن المسموح به.

8- ضرورة تعاون السلطات المحلية ومجالس القري والمدن ووحدات الشئون الاجتماعية والسلطات التعليمية مع مكاتب القوي العاملة في الاشراف على تشغيل الاطفال لضمان ان عملية التشغيل تتم وفق الإطار الذي يحافظ على صحة الطفل وحقوقه وكشف الحالات المخالفة لبنود قانون العمل واتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها(6).

9- منع الاشخاص الذين ادينوا بجرائم لا اخلاقية والمشتبه فيهم من تشغيل الاطفال لديهم حفاظا على اخلاق الطفل وعدم تعرضه لما قد يشجعه على الانحراف.

10- التوسع في افتتاح المزيد من مراكز التوجيه المهني لاستيعاب الاعداد المنسوبة من التعليم وتوجيه هؤلاء الاطفال الي المهن والحرف التي تتفق مع ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم مع ادخال التخصصات التي تناسب ظروف البيئة في تلك المراكز(5).

11- الاهتمام بالبرامج الدينية والموجهة للأطفال العاملين لتوعيتهم بأمور دينهم وتعاليمهم والتمسك بالفضيلة والاخلاق الحسنة والامانة.

12 - توعية اصحاب الاعمال والاطفال والعاملين واولياء الامور بالأعمال الخطرة التي يحرم تشغيل الاطفال فيها(1).

التوصيات:

يمكن ان نتوصل الى عدد نقاط أساسية من المعالجات تعتبر من المعالجات الأساسية لعمالة الاطفال فيما يلي:

1. توعية الاطفال من خلال البرامج المدرسية بحقوقهم في اتفاقية حقوق الطفل.
2. توعية الأحداث بأهمية التعليم لمستقبلهم مع التأكيد على إلزامية التعليم في العراق، وتوجيه الطلبة نحو التعليم المهني وأهميته.
3. استخدام وسائل الإعلام المختلفة لتوعية الأسرة والطفل والمجتمع ككل بمخاطر عمل الأطفال، والتسول والتسرب المدرسي والآثار المترتبة على ذلك من خلال حملات توعوية مجتمعية.
4. توعية المجتمع المحلي بمشكلة عمل الأطفال من خلال البرامج المختلفة التي تنفذها المؤسسات(7).
5. توفير الخدمات والبرامج التي تحارب الفقر وأسبابه.
6. توفير برامج مدرة لدخل للأسر التي تعاني من مشاكل اقتصادية وتوفير برامج وخدمات إرشادية، وتوعية الاسر بشأنها وآليات الحصول عليها.
7. تخصيص موازنات في الوزارات المعنية لبرامج مكافحة عمل الأطفال.
8. تكثيف الجهود للكشف عن حالات عمل الأطفال(3) .

المصادر العربية:

1-منظمة الأمم المتحدة، 1989 م "اتفاقية حقوق الطفل"، الأمم المتحدة، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية.

2-المجلس الوطني لشئون الأسرة، 2011 م، "الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال" عمان – الأردن.

3-مركز الدعم الاجتماعي، 2010 م، "دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال"، وزارة العمل والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، عمان – الأردن.

4-المعهد العربي لإنماء المدن، 2007 م، الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالطفولة ودور الادارات المحلية في تنفيذها، سلسلة مطبوعات المعهد، الإصدارة رقم(8). الرياض المملكة-العربية السعودية.

5-المعهد العربي لإنماء المدن، 2007 م، أوضاع الأطفال والمؤسسات المعنية برعايتهم في المدينة المنورة، الإصدارة رقم (10)، الرياض – المملكة العربية السعودية.

6-المعهد العربي لإنماء المدن، 2007 م، واقع الطفولة في مدن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة في المشكلات والاحتياجات والمؤسسات المعنية برعايتهم، الإصدارة رقم (11)، الرياض –المملكة العربية السعودية.

7- منظمة هاريكار، 2007 م، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، مطبعة زانا – دهوك.

المصادر الاجنبية والمواقع الالكترونية:

Arab Urban Development Institute,2006, Vulnerable Children in

8- Alexandria: Status ,Problems ,Needs and Services Offered. Series No (4), Riyadh, Saudi Arabia

9- http://assayha.net/play.php?catsmktba-4155

10- http://ar.wfp.org/stories/30932

11- http://www.ermanews.com

12- http://www.aljazeera.net/program/Iraq-scene

13- http://maannabnymesr.blogspot.com/2013/05/blog-post-2944

14- http://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2009/5/12/%d8 %b9%d9%

The role of civil society organizations in combating child labor in light of the implementation of the sustainable development goals

Shagan Raad Enas Fasih
University of Baghdad - College of Education - Ibn Rushd

Abstract

Child labor is a reality of living, extended and continuous, and it is one of the most prominent and most dangerous social phenomena that threaten the future of children in the entire world and the Arab region in particular. The exploitation of children to carry out work that does not fit their physical and psychological capabilities has implications for the safety, health and well-being of the child, and it also has a great impact on the upbringing and development of future generations. The prevalence and growth of the phenomenon of child labor, on the other hand, is a growing concern and global concern about its presence and penetration in other societies. The celebration of the International Day to Combat Child Labor on June 12 of each year is a clear indication of the international lack of acceptance of this reality. Childhood, as the most important stage of human development, deserves all care and attention to the details of education, not the stage of fatigue and misery, in addition to all that may be exposed to it from exploitation, violence and mistreatment. In the labor market and presenting proposals and solutions that, when implemented, can reach reducing numbers and reducing the percentage of children in a marke The labor market and presenting proposals and solutions that, when implemented, can reach reducing numbers and reducing the percentage of children present in the labor market. These occasions are also an opportunity to acknowledge the very slow progress in obtaining the desired results and a call to accelerate finding solutions to address the root of the problem.

Keywords: Civil Society Organizations Child Labor Sustainable Development.